جواز الزيادة برضاهن ولو مشاهرة ومسانهة اقنع للابتدا لان الابتدا كان بلا
قرعة فيلغو لنقلة هذه دخيلة في كلام المصنف فتامل قال قال في الروض وش
فلو غير بنية النقلة بنية السفر لغيرها فهل يسقط عنه القضا والاثم بذلك
او يستمر حكمها الى ان يرجع الى الباقيات وجهان قال الزركشي نص الام يقتضي
الجزم بالثاني حرم عليه ان يستصحب بعضهن ولو بقرعة المسئلة لها
خمسة احوال يحرم في اثنتين منها وهما ان يستصحب بعضهن ويبقي
بعضهن على عصمته او يترك الجميع ويكره فيما عدا ذلك وهو ما اذا استصحب
الكل او طلق الكل او استصحب بعضا وطلق بعضا وهل يكتفي بالطلاق
الرجعي او يشترط كونه بائنا لان الرجعية في حكم الزوجة وعموم كلامهم
يشمل الاول ويوجه بانه يتبع من وجوب القضا المترتب على السفر
بوكيله والمراد بالتوكيل المحرم فان كان اجنبيا امتنع السفر معه والا وجه
الاكتفا بالنسوة الثقات قضا لمن مع الوكيل اي لانه من افراد استصحاب
لبعض دون بعض فيوجب القضا لغير المصحوبة له واعترض قول علي الترمسي
غير موجه كما قاله البكري ولا يجوز ان يترك من لي على ذمته من غير
استصحاب ولا طلاق وعارضه قول بما تقدم فيما لو تفرق في البلاد من
انه يقسم عليهن ولا يتجاوز بالنوبة ثلاث ليال الا برضاهن فيجوز
مشاهرة ومسانهة فهذا يقتضي جواز سكناه في غير بلد من للمقصود منه
ولك رده بان ذاك مغفور فيما اذا سكنت ولجدة بلدها وله بلد اغرب
فابقاها ببلدها وبقي هو ببلده وهذه فيما اذا كان وطن الجميع واعدا فاراد
الانتقال وحده لما في ذلك اي تركهن من الوقوع اي الجماع وفي باقي
الاسفار الدخول على الملتن الطويلة بان كانت يوما وليلة فاكثر او
القصيرة بان كانت دون يوم وليلة سهم القرعة فيما تحاكم الشارح سهم
تغيير اعراب المتن اللفظي وهو معيب كالمعنوي وسواء كان اي السفر
فليس له الخروج بغيرها فلو تعدى واخذ غيرها فالقضا واجب لما ظلمه
فقط لانحصار الحق بالقرعة فيها وليس له ان يعيد القرعة ايضا وله
تركها اي ترك من خرجت لها القرعة فله ياخذها ولا غيرها عصى
وقضى اي ذهابا وايابا واقامة ايضا قال الماوردي وكذا بعده اذ



ض وعبارة م ر في ش ولهن قبل سفرها الرجوع وقول الماوردي بل قبل بلوغ
مسافة القصر بعيد هـ بحروفه اي يصار اليها دفع به ان مسافة القصر
لا تتصور بجاوزتها اذ لا اصل لها فالمراد مجاوزة اولها قال فان فعل
عصى اي تغليظا عليه ومع ذلك يجب على الزوجة طاعته فلو امتنعت
نشزت فان وصل المقصد هذا مفهوم قول الساهر يق واذا سافر
بالقرعة لا يقضي للزوجات المتخلفات مدة سفره وليس مرتبطا بمسئلة
الاما والمعنى فيه اي سقوط القضا عنه للمتخلفات مع وجوب عليه
الزوج دايما ولو قام بها عذر ما يقابل ذلك اي من الصحبة والتمتع به
حظها من الزوج وهو الصحبة والتمتع به فقد ترفهت اي تنعمت
الا مرات وهو راحة في مقابلة راحة ومشقة في مقابلة مشقة
العينة خرجت البهيمة قال م ر فهل هو كالوهبت لهن او كالوهبت له فيه نظر وجزم قل بالبطلان اي فيستمر حقها
عندها وان لم ترض بذلك له ولبعض الزوجات اي معينا قسم ذلك
علي الروس فعليه لو وهبته له ولهن كان له ربع ليلة ولكل زوجة كذلك فتجمع الواهبة كالمعدومة وفي كل اربعة ادوار تجتمع ليلة فيقرع
بينه وبينهن فمن خرجت لها القرعة خصها به وهكذا كلما اجتمعت ليلة
وكذا بقية الصور وهذا اذا وهبتها دايما فان وهبت ليلة فقط جعلتها
ارباعا واقرع ايضا ويخص بربعه من شا فراجع ذلك ففيه نظر قل
ولا يجوز للواهبة ان تاخذ اي لان هذه الهبة ليست على قواعد
الهبات ولذلك قالوا ليس لناهبة تتوقف على رضى غير الموهوب له
الا هذه ويلزمها رد العوض ان كانت اخذته وتستحق القضا قال
شيخنا ما لم تعلم بالفساد قل منه هذه المسئلة اي من مفهوم التقييد
المذكور فيها وهو قوله لانه ليس بعين ولا منفعة لاسقاط الحق
اي وليس لها اخذ العوض والرجوع فيه انما يقرر الا ان يشرط بان يقول
وفي الرجوع في العوض ان لم اقرر وكذا ليس لصاحب الوظيفة الرجوع
فيها انما يقرر المنزول له الا ان يشرط بان يقول اسقطت حقي من
هذه الوظيفة بهذه الدراهم لغلا ن بشرط ان يقرر فيها فان لم يقرر

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)